

Distr.: General

25 June 2002

Arabic

Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

البند ٦٧ (ز) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة
النووية أو استخدامها
مذكرة من الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢		أولا - مقدمة
٢		ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات
٢		الجمهورية الدومينيكية
٢		غواتيمالا
٣		لبنان
٣		ماليزيا
٥		قطر

أولا - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤/٥٦ قاف المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والمعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها"، من جميع الدول أن تبلغ الأمين العام بالجهود والتدابير التي اضطلعت بها بشأن كيفية تنفيذ هذا القرار ونزع السلاح النووي، وطلبت إلى الأمين العام أن يبلغ هذه المعلومات إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.
- ٢ - ودعت جميع الدول الأعضاء، بالذاكرة الشفوية المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، إلى إبلاغ الأمين العام بالجهود والتدابير التي اضطلعت بها بشأن تنفيذ القرار ونزع السلاح النووي.
- ٣ - وحتى الآن وردت خمسة ردود. وقد استنسخت نصوص تلك الردود في الفرع الثاني أدناه وسوف تصدر أي ردود إضافية ترد من الدول الأعضاء بوصفها إضافة إلى هذا التقرير.

ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢]

انضمت الجمهورية الدومينيكية كطرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو - OPANAL) ويفصح هذا الالتزام عن الرغبة في نبذ الأسلحة النووية داخل منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية بأكملها.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢]

تشكل قرارات الجمعية العامة ٢٤/٥٦ بء و ٢٤/٥٦ قاف و ٢١/٥٦ مصلحة وأهمية على الصعيد العالمي في إطار السعي إلى تحقيق السلام والأمن في عالم خال من ويلات الحرب، ومن ثم تجنب خطر اندلاع حرب نووية وأملا في أن تقبل البلدان الحائزة للأسلحة

النووية داخل أراضيها إخضاع منشآتها لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لذا يتعين معالجة موضوع التوازن المعقول في القوى بهدف أن تتمكن جميع دول العالم من أن يكون لديها حد مقبول من القدرة الهجومية.

لبنان

[الأصل: بالانكليزية]

[١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢]

يرى لبنان أن التهديد بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل واستخدامهما أمر غير مشروع.

ماليزيا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢]

١ - أصدرت محكمة العدل الدولية، في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، فتاها التاريخية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها والتي كانت وما زالت رأيا حازما في مجال نزع السلاح النووي.

٢ - وما زالت ماليزيا ملتزمة بهدف تحقيق نزع السلاح العام والكامل في العالم، لا سيما نزع السلاح النووي. ونحن على اقتناع بأن العامل الوحيد في درء وقوع كارثة نووية هو الإزالة التامة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، واصلنا، للسنة السادسة على التوالي، تقديم قرار عن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، واتخذ القرار بأغلبية ساحقة من الأصوات. وقد أكد القرار من جديد النتيجة الجوهرية المجمع عليها بأن هناك التزاما قانونيا ليس فحسب بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات بغرض نزع السلاح النووي بكافة جوانبه ولكن أيضا الوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة في وقت مبكر. وترى ماليزيا أن النتيجة التي توصلت إليها محكمة العدل الدولية بالإجماع تمثل أساسا صلبا لإجراءات متابعة يقوم بها أعضاء المنظمة في ظل ما يبذلونه من جهود حثيثة لتخليص العالم من الأسلحة النووية. ومن ثم، فإن ذلك يتسق مع الالتزام الرسمي الذي تقدمت به الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمقتضى المادة الثالثة

منها. وفي هذا الصدد، نرى أن من الأهمية الحاسمة أن تقوم الدول الأطراف بتنفيذ خطة العمل المؤلفة من ١٣ نقطة والمتعلقة بتقديم التزامات منهجية وتدرجية بترع السلاح النووي.

٣ - وواصلت ماليزيا العمل بنشاط مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بغرض تعزيز إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ويحدونا الأمل في أن تهيئ تلك المنطقة الظروف المفضية إلى السلام والاستقرار وتعزيز بناء الثقة داخل المنطقة. ويتجلى أيضا في إنشاء المنطقة الالتزام الحقيقي لدى دول جنوب شرق آسيا إزاء تحقيق أهدافهم المشتركة الرامية إلى نزع السلاح. وقد صدّقت ماليزيا على معاهدة بانكوك في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وتعمل عن كثب مع جيرانها من أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا في إطار سعيها المشترك نحو تشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تنضم في وقت مبكر إلى بروتوكول معاهدة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وتؤيد ماليزيا أيضا بشدة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في بقاع أخرى من العالم، خاصة داخل المناطق المتوترة، مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

٤ - وتعارض ماليزيا أساسا إجراء أي بلد لتجارب نووية وتؤيد بشدة الرأي الدولي المعارض بأغلبية ساحقة لتلك التجارب. ووقّعت ماليزيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ وتتخذ الخطوات اللازمة للتصديق على المعاهدة. وتتعاون ماليزيا أيضا مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بغرض استضافة مرفق للتحقق (محطة رصد النويدات المشعة) داخل ماليزيا دعما لنظام الرصد الدولي التابع للمعاهدة.

٥ - وأعرب قادتنا، في جملة أمور، باعتمادهم إعلان الألفية في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، عن عزمهم "السعي بشدة إلى القضاء على أسلحة التدمير الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وإبقاء جميع الخيار متاحة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية" (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ٩). وتعيد ماليزيا تأكيد التزامها بالسعي لتحقيق هدفها الطويل الأمد المتمثل في إزالة جميع الأسلحة النووية. وهي تشدد على أهمية اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء نزع السلاح. وفي هذا الصدد، تعتقد بقوة أن السعي من أجل وضع تدابير حقيقية لنزع السلاح وعدم الانتشار، لا سيما في مجال نزع السلاح النووي، ما زال يمثل أولوية على صدارة جدول الأعمال الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، تعتقد ماليزيا أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتعزيز جميع المعاهدات والاتفاقات القائمة المتعلقة بترع السلاح وما يتصل به.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢]

- ١ - انضمت دولة قطر إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٩ ووقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ كما صدقت عليها في ٣ آذار/مارس ١٩٩٧. وبالتالي فهي ملتزمة بالمواثيق والأعراف الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.
- ٢ - إن دولة قطر تؤكد على ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها.
- ٣ - أما بشأن الجهود والتدابير المتخذة في هذا الشأن فإن دولة قطر:
 - (أ) شاركت في مؤتمر تيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في نيويورك خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.
 - (ب) شاركت في الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ التي عقدت في نيويورك خلال الفترة من ٨ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.
 - (ج) تشارك دولة قطر، في إطار جامعة الدول العربية، فيما يبذل من جهود لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية.
- ٤ - وتؤكد دولة قطر أنها لا تمتلك أسلحة نووية وبالتالي فهي تؤيد كل الجهود والتدابير المتخذة في هذا الشأن.